حاجة المدنية الحديثة

للدكتور محمد البهي

للجماعة الإنسانية مهمة، ولها هدف أخير: مهمتها تنظيم رغبات الأفراد، والعمل على تضييق دائرة التصادم — إن لم يكن منعه — بين هذه الرغبات، بعضها ضد بعض؛ وغايتها من وراء ذلك حياة الوئام والوفاق، أو حياة «السلام» أو سيادة «الخير» على نوازع الشر

هذا هو الشأن في كل جماعة إنسانية، حتى في الفطرية منها. فزعيم الجماعة البُدائية يدعى — حتى في اللحظة التي تغالب أنانيته على تصرفاته — أنه يعمل للخير والسلام، وأنه يسعى للتوفيق بين أفراد رعيته في رغباتهم ومآربهم

وقانون الجماعة المهذبة يضع — ما أمكن — نصب عينيه «صالح» الجماعة أو «العدالة» أو «المساواة»، ويحاول أن يبرز هذا الهدف في كل ناحية من نواحيه محافظة على السلام وحباً في خير الجماعة

ولا تتميز الجماعة الفطرية عن الجماعة المهذبة إلا بأن البواعث «الشخصية» أو الأنانية هي التي تتحكم غالباً في تحديد الخير والسلام، وفي توجيه الأفراد نحو الخير والسلام؛ بينما يحتكم قانون الجماعة المهذبة إلى عوامل مجردة — بقدر الإمكان — عن المعاني الشخصية في نظرته إلى «الصالح العام» أو «المساواة». وهذا بعينه هو الفرق بين الطفل والرشيد في الإنسان

* * *

وخير الجماعة الإنسانية في الواقع هو في الحيلولة دون قيام النزاع والخصومة بين أفرادها بسبب اختلاف رغباتهم. إذ من شأن اختلاف الرغبات حدوث التصادم بينها عند محاولة تلبيتها

وهذه الحيلولة تتم سواء أكانت بالدعوة إلى كبت الرغبات، وإلى الإقناع بالتنازل عنها أو عن كثير منها بدعوى أن ليست لها قيمة ذاتية كما تصوره لنا دعوة «الزهد» في متع هذه الحياة، أم كانت بتوزيع نفس هذه المتع — بناء عن اعتبارها وتقديرها — بين أفراد الجماعة لكل منها نصيب حسب كفايته التي تختلف حسب اختلاف مقاييسها عند الجماعات المتعددة، كما تتصح بذلك «النظرات» الجديدة في الحياة

والوسيلة الأولى وهي دعوة الزهد، أو دعوة القصد في متع هذه الحياة كانت طريق العقائد الأولى الشرقية، والمدارس

وأجيب بأن المسلمين لم يُسفّوا إلا بعد أن فُتِنوا وزُلزلوا وتوهموا أن المدنية ليست من شؤون الدين

أليس مما يعيب الرجل المسلم في هذا العصر أن تكون له مطامح سياسية واقتصادية؟

إخلعوا النِّير عن أعناقكم يا مسلمي هذا الزمان، ويا عرب الزمان؟

لقد فضحنا «أشراف» مصر حين طالبوا بحقهم في التحرر من الجندية

وفضحنا «عربان» مصر حين طالبوا بامتيازهم في التخلص من الجندية

فماذا يريد أولئك وهؤلاء؟

محمد هو أول نبيّ وآخر نبيّ حمل السيف

ومحمد هو أول نبي وآخر نبي عرف قيمة الإرادة الذاتية

قضى بأن واجب المرء أن يخاطب ربه بلا وسيط

ومحمد أول نبي وآخر نبي كَرِه لأتباعه القرار والاطمئنان «البحر وراءكم، والعدو أمامكم» فأين تذهبون؟

غيّروا ما بأنفسكم، يا مسلمي هذا الجيل، ويا عرب هذا الجيل واحترسوا ثم احترسوا من أن يكون لمخلوق فوقكم سلطان أنتم الأعلون، وإن كنتم مضطهدين، ولن تمر أعوام قبل أن تأخذوا مكانكم فوق هامة الوجود الصحيح

ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين

زكي مبارك

الفلسفية القديمة ، وطريق الديانات السماوية كذلك . فكلها وضع « الخير » غاية للفرد وللجماعة ، وكلها تقريباً نصح ونادى بالزهد كعامل رئيسى من عوامل الوصول إلى هذه الغاية . والفرق بينها أن العقائد الأولى كعقائد قدماء المصريين والهنود والفرس تنسج « الخير » كغاية للانسان فى قصة شعرية أو فى حكاية فرضية -- وهى بينها تختلف فى مقدار هذا الفرض وقيمته ، وفى ذلك العنصر الشعرى ومقداره — بينما الفلسفات القديمة أو الديانات السماوية ، وإن سلكت طريق الإقناع تميل إلى تحكيم المنطق والالتجاء إلى العقل فى الدعوة إلى « الخير » والتقرب من مثاله ، أو التقرب من الله الذى هو عنوان الخير المطلق . والفرق بينها كذلك فى قيمة النظرة إلى الزهد كوسيلة إلى تلك الغاية ، فبعض العقائد الشعبية الأولى كبعض المدارس الفلسفية القديمة وبعض الديانات السماوية يبالغ فى تقدير الزهد وفى صلته بسيادة الخير فى الجماعة ؛ ولذا يتشدد فى طلبه من الفرد ويوصى به إلى درجة « الحرمان » أو « الإفناء » . والبعض الآخر من هذه الاتجاهات الثلاثة يعترف بالزهد كوسيلة للوصول إلى الخير — ويقرّه كذلك — ولكنه لا يطلب أن يكون موقف الإنسان من هذه الحياة سلبياً فقط ، بل بجانب نصيحته له « بالقصد » فى متعها يوجه نشاطه وحيويته إلى عمل إيجابى للغاية نفسها ، وهى غاية الخير

أما الوسيلة الثانية وهى محاولة تنظيم متع هذه الحياة بين أفراد الجماعة الإنسانية تجنباً للتصادم والنزاع بين رغبات الأفراد المختلفة فهى طريق الأخلاق كعلم استقل عن التأثر بالميتافيزيقيا وطريق القانون . وبعبارة أخرى هى طريق الإنسان الحديث الذى رغب فى الاستقلال بنفسه عن الدين وعن الفلسفة الأولى عند تحديده للحياة وتحديد مهمته فيها

فالبحث فى تحديد « السعادة » أو « الواجب » مهمة علم الأخلاق ؛ واعتبار « سعادة » الجماعة أو اعتبار عمل « الواجب لذات الواجب » هو هدف التشريع الحديث والقانون الوضعى ، وهو كذلك أيضاً أساسهما . فالقانون فى مواده المختلفة المتعلقة بنواحى الحياة للفرد والجماعة يحاول أن يُشعر الفرد ويُفهمه أيضاً أنه إذا لم تُقض له رغبة بأن هذه الرغبة لم تضع عليه فى الواقع ، إذ « سعادة » الجماعة أو « الواجب » ، أو ما صاغه القانون ذاته من « الصالح العام » طلب إحلال أمر آخر محل هذه الرغبة الفردية الخاصة إلى حين ؛ وذلك نظير تمتعه — أى الفرد — بالصالح العام فى فرص أخرى وهى كثيرة

فالقانون إذاً لا يرغّب عن هذه الحياة ، ولا يقلّل من قيمتها ، وقلما يعترف بنهايتها أو بتحولها إلى حياة أخرى ثانية . ولهذا رأى مهمته فى تنظيم رغبات الأفراد ، وفى التسوية فى تلبيتها لهم بقدر ما يمكن ، دون أن يراها مثلاً فى إقناعهم بالعدول عنها إلى مُتع أخرى ألذ وأشهى وأدوم كذلك فى حياة أخرى

والقانون والأخلاق كعلم من أخص مظاهر المدنية الحديثة . وهذا معناه أن المدنية الحديثة تتميز بالميل إلى الاستقلال وبمحاولة هذا الاستقلال ، أيضاً ، عن الدين وعن العقيدة وعن الفلسفة الميتافيزيقية فى فهم « غاية » الإنسان وفى تعيين الطريق لتحقيق هذه الغاية

وكما كان عنوان الدين ، أو من لوازم الدين والعقيدة ، الدعوة إلى « الخير » ، وكما كان من وسائله إلى تحقيق ذلك النصحُ بالزهد فى هذه الحياة ، كان عنوان المدنية الحديثة تحديد « الصالح العام » وتقريره ثم محاولة تحقيقه بتنظيم انتفاع الأفراد بهذه الحياة

نظرتان مُختلفتان فى الحياة ، وتوجيهان للانسان فيها مختلفان كذلك

* * *

وربما يبدو أن تنظيم الانتفاع بهذه الحياة بين أفراد الجماعة الإنسانية ، وهو محاولة القانون ، ليس أشق على طبيعة الإنسان كطلب الزهد منها الذى هو نصيحة الدين ؛ والعلاقة الصحيحة بين تنظيم الانتفاع وبين الزهد ليست اليسر من جهة ولا العُسر من جهة ثانية ، بل هى تحكم إرادة الإنسان فى طرف وإغفالها فى طرف آخر . إذ طلب الزهد معناه اعتبار إرادة الإنسان وتحكيمها ، بينما تنظيم الانتفاع معناه الركون إلى سلطان القانون وتحكيمه وحده . فالزهد وإن بدا أنه مظهر سلبى هو عمل إيجابى ، إذ هو مظهر الإرادة للفرد

وحقاً إذا كانت غاية القانون أو غاية المدنية هى غاية الدين والعقيدة ، لأن مآل رعاية الصالح العام ، أو رعاية سعادة المجموع ، أو تقرير عمل الواجب لذات الواجب هو مآل عمل الخير ؛ وحقاً

إذا كان فى محاولة تنظيم الانتفاع بهذه الحياة بين أفراد الجماعة تحقيق لنتائج الزهد ، إذ أن فى الرغبة عن متع هذه الحياة أو عن كثير منها تضييق لدائرة النزاع بين الأفراد وهو غاية التنظيم ، إلا أن فى الدين والعقيدة معنى آخر ليس فى القانون وليس فى علم الأخلاق ، هذا المعنى الآخر هو أن موحى الدين له نهاية الحكمة وكمال المعرفة فى نفس الإنسان المتدين أو المعتقد طبقاً لمبدأ التأليه ؛ وهذه صفة للمعبود تدع فى نفس الإنسان المتدين عدم المناقشة فيما أوحى به الدين كما تدع فيها أيضاً الرضا بما جاء به الدين . فطاعته للدين إذاً طاعة نفسية ، ومحاولة الشذوذ عن أوامره ونواهيه أمر غير قريب إلى نفسه . ولكن واضع القانون ، فى نظر الخاضع له ، إنسان غير معصوم ، وبالأخص غير منزه عن التأثر بالعوامل الشخصية فى تقنينه لأنه من نوعه الإنسانى وليس من جنس آخر أسمى منه . فالقانون له احترام من نفس الفرد الخاضع له ما دام لم يتعارض مع رغباته الخاصة . فإذا تعارض قل الاكتراث به فى نفسه . لأن الانحراف — هكذا ينظر الفرد — عن الصواب قد يكون فى القانون نفسه دون أن يكون فى رغبات الفرد . فموقف الفرد إذاً من القانون موقف الناقد ؛ وأساس النقد عنده رغباته الخاصة فى الأغلب ؛ وطاعته للقانون فى كثير من الأحايين ليست لذات القانون بل للخشية من منفذه والقائم بأمره . وإذا قل عنصر الرضا النفسى فى الطاعة كانت محاولة المخالفة للقانون موجودة فى النفس ، ووقوعها مرهون بحسب بضعف الرقابة أو بزوالها

فمحاولة المدنية بقانونها وبأخلاقها الاستغناء عن الدين وعن العقيدة محاولة قاصرة ، نجاحها لا يتعدى نطاقاً ضيقاً وهو نطاق الخاصة ، وهى فى حاجة فى الواقع إلى الدين وإلى أن يسود المتدين جماعتها . ومهما استعانت بالعلم الذى هو مظهر آخر من مظاهرها ، فليس فى العلم وحده ما تحتاجه من العون ؛ إذ الإنسان كما هو مودع فى فطرته الميل إلى العلم وإلى الكشف ، مودع فى فطرته كذلك الاطمئنان والركون إلى «السر الخفى» ، وتأليهه أو تعظيمه للغير ظاهرة من ظواهر هذا الاطمئنان والركون . والله فى نظر الإنسان رمز كل سر وكل خفاء ، فلا يُدرك كنهه ولا يُوقف على حقيقته . ولهذا كان له أرفع درجة من تعظيمه واحترامه . وما ينسب إليه عظيم ومحترم كذلك ؛ فقوله قل أن يخالف ، ووصيته ندر ألا تنفذ ، لأن المخالفة وعدم التنفيذ معناه الشك فى هذا التعظيم الذى صار الآن أمراً مقرراً .

* * *

وإذا كنا ندعو المدنية بوجه عام إلى دين وإلى تدين فلسنا متحيزين إذا دعوناها إلى الإسلام بوجه خاص ؛ لأن الإسلام فى تقريره الزهد كوسيلة للوصول إلى الخير لم يبالغ فى طلبه ولم يعتمد عليه وحده ، بل جعل بجانبه تنظيم الانتفاع بهذه الحياة — بعد أن أباح التمتع بها — وعمل على تنظيم علائق الأفراد فى دائرة هذا التمتع

وليس القانون ، وليس علم الأخلاق ؛ وبعبارة أخرى ليست المدنية هى التى كشفت عن « رعاية الصالح العام » ، بل من قبلُ وضعها الإسلام فى تنظيمه « للمعاملات »

ففى الغاية جمع الإسلام كدين وكتشريع بين « الخير » وبين « رعاية الصالح العام » ، وفى الوسائل نصح بالزهد إلى حد ما وعمل على تنظيم الانتفاع بهذه الحياة بعد أن أجاز الانتفاع بها وهو بهذا يعتبر إرادة الإنسان كما لا يهمل رقابة القانون

محمد البهى

وزارة الدفاع الوطنى

إعلان

تقبل العطاءات لغاية ظهر يوم ٢٣ فبراير سنة ١٩٤٢ عن توريد وابورات غاز وكبايات وأطباق وسلاطين صاج — جرادل أدبخانة — وقصارى صاج ومانومترات وخلافها للوزارة . والشروط بقسم العقود والمشتريات ٩٠٠٣